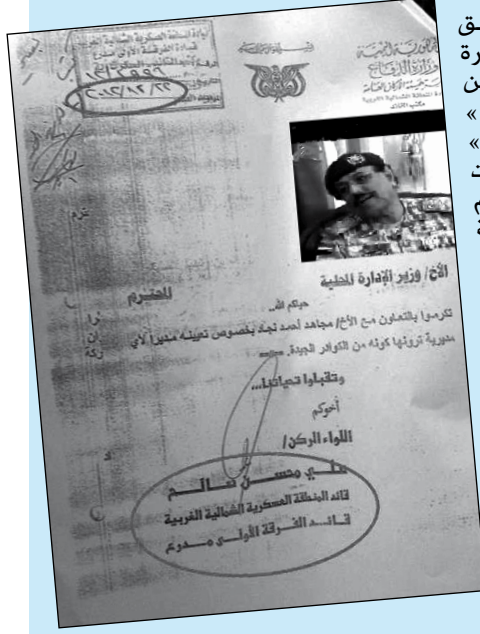


عين على الحكومة

تغازلهم بالخطابات وتسحقهم بالقرارات

حكومة باسندوة تكافئ الشباب بأربع سنوات عجاف!!

«الجنرال» يوجه واليزيدي «يشخط»!!



تكشف الوثائق المتعددة المحررة من الجنرال علي محسن قائد الفرقة «المنحلة» لـ «وزير الإدارة المحلية» علي اليزيدي أن التعيينات لمديري المديرية لا تتم وفقاً لمعايير مهنية ووطنية..

فالوثيقة التي ننشرها هنا وسبق أن نشرنا العديد من مثيلاتها تؤكد أن الجنرال محسن هو المتحكم بشؤون بعض الوزارات وبقرارات وزرائها، خصوصاً «يزيدي» الإدارة المحلية الذي أقصى مديري كثير من المديرية واستبدلهم بمليشيات علي محسن..

الوزير وجه وكيله المختص بالبحث عن مديرية قابلة لإقصاء مديرها من أجل تعيين الأخ مجاهد أحمد نجاد إكراما لليون الجنرال الذي وجه بالبحث عن منصب شاغر!! الوثيقة التي ننشرها تؤكد أن المستقبل الأفضل الذي ينشده اليمينيون مجرد وهم ما دامت التعيينات الإدارية تتم وفقاً لهذا الفساد!!

باسندوة يصرف 3 ملايين رشوة لصحفيين لتحسين صورته

أكدت مصادر موثوقة لـ «الميثاق» أن باسندوة صرف ثلاثة ملايين ريال عبر مستشاره الاعلامي علي الصراري لمجموعة من الصحفيين للقيام بحملة تجميلية وتحسينية لتحسين وتلميع صورته.

ويأتي توجه باسندوة لشراء الأقلام الماجورة على خلفية تناول الإعلام بمختلف وسائله لأداء الحكومة وكشف فسادها المتفاقم وفشلها الذريع وتبريراتها الواهية إزاء ذلك!!

الجدير بالذكر أن المبلغ صرف تحت بند عهدة شخصية لرئيس الوزراء.



ولم يذهب الشاب محمود دبان - خريج كيمياء وينتظر دوره في التوظيف منذ سنوات بعيداً عما قاله بليغ وأهل.. حيث أشار إلى أن حكومة باسندوة تشتغل وفقاً لسياسات معينة تختص بأحزابها، وليس للشباب حظ في ذلك..

منوهاً إلى أن الحكومة استهلت الوظائف في تجنيد ما يقارب من ٢٠٠ ألف فرد كمليشيات لبعض الأحزاب ترقباً لقادم مجهول ينتظره الوطن وتصيغ مؤثراته حكومة فاشلة وضعيفة وتعمل وفقاً لوصاية متنفذين على سيادتها وقراراتها.

وأكد محمود أن قرار الحكومة سيفرض وضعاً آخر للمشهد السياسي في توقيت حرج انتهرت فيه الحكومة لتدمير أهداف بعض الأطراف الذين لا يريدون حواراً وطنياً ولا حلولاً شاملة ناجعة لمشاكل اليمينيين ولذا تجدهم يضعون العراقيين في طريق الحوار.. وهذا القرار أحمدا.

إلى ذلك يرى فارق قائد- خريج هندسة حاسوب خمس سنوات في انتظار قطار التوظيف.. أن الحكومة كافأت الشباب بأربع سنوات عجاف، ولسان حالها يقول ما هي تخديعاتكم تؤتي أكلها.. وكان حكومة باسندوة لا تعي أن الخيام لاتزال في الشوارع وأن قراراً كهذا يتطلب من كل الشباب والأحزاب أن توقفه فوراً وأن تضع حداً للمستعثرين بالمشيولة.. وأن يقول الجميع بصوت واحد للفاشليين إلى هنا وكفى.. ولا يمكن لباسندوة ومن يقف وراءه أن يستحوذوا على مستقبل الشباب أو يتصرفوا بتشكيله كيف شاءوا!!

وهكذا تأتي الردود على تصرفات الحكومة التي تجازف بقراراتها ولا تأبه لنتائج وأثار تلك القرارات المحشوة بالسياسة المقيبة التي تدفع بالشباب إلى أن ينفروا ضدّها ويضعوا لنصراتها الموهلة في الفساد حداً!!

بليغ: وقف التوظيف انتكاسة لتضحيات الشباب

أمل: القرار يفاقم البطالة ويخدم «القاعدة»!!

فاروق: لا يمكن لباسندوة أن يلغي مستقبلنا

محمود: تستغل الوظيفة لتجنيد المليشيات

على الوطن وشبابه المتطلع إلى مستقبل مزدهر.. وأضافت أمل: وأياً كانت مقاصد الحكومة من وراء القرار فإنه لن يخدم توجهاتها بل سيخدم المستفيدين من تزايد البطالة وضباب الشباب وفي مقدمة أولئك التنظيمات الإرهابية ودعاة الغلو والتطرف..

> حكومة باسندوة لم تعد تأبه لنقد أو تصفي لنصح أو تستعين بمشورة.. هذه الحكومة التي انتهت السلطة من حيث لم تكن تحلم أو يخطر لها ببال، ولأن طرفاً ما فرضها لهذه المهمة تواصل هذه الحكومة استغلال الظرف والعمل على تمديد لاجل البقاء والإثراء، حتى ولو خسرت الأصدقاء قبل الخصوم، فها هي الحكومة سيئة الصيت والسمة تضيف إلى مساوئها فشلاً جديداً، باتخاذها قراراً مشيناً يطفئ بصيص الأمل لدى الشباب الطامح الذي تسلمت على تضحياته وتطلعاته، والتي طالما تشدق رئيسها بحماس الشباب وأحقيتهم بمستقبل أفضل ولكنه أي -رئيس الحكومة- لم يجد أي مانع من المجاهرة بما يضره للشباب من مستقبل سيئ ويصر على «تزيينه» بقرارات مفاجئة ومخيبة لآمالهم.. القرار البائس الذي اتخذته حكومة باسندوة الأسبوع الماضي وبموجبه أوقفت التوظيف والتجنيد لمدة أربع سنوات بعد المسمار الأخير في نعش فشل الحكومة المرتبكة والمتناقضة في أقوالها ونعصر فاتها -حسب كثير من المتابعين والمراقبين للشأن اليمني.. الشباب يرون أن قرار الحكومة انتكاسة لتضحياتهم وللتغيير الذي خرجوا من أجله وللمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية.

يقول بليغ عبده - خريج رياضيات ينتظر لدوره في التوظيف منذ سنوات حتى أصبح قاب قوسين أو أدنى من التوظيف: قرار حكومة باسندوة إرهاب لمشاعرنا وانتهاك لطموحاتنا وأهانة لثورتنا وتضحياتنا واستفزاز لكل الشباب الخريجين..

وتتوافق معه في المعاناة أمل غالب خريجة لغة عربية دبلوم مقدمة في الخدمة المدنية منذ أكثر من ٧ سنوات والتي أكدت أن القرار هزيل وسبى عكس طوباوية أفكار من صاغوه وأصدروه.. مشيرة إلى أن الحكومة جازفت باتخاذ هذا القرار ولم تحسب لنتائج وما سيعكسه

وزراء «الفيد» يطالبون بإنشاء بنوك لوزاراتهم!!



كثير من وزراء الوفاق حرصوا نجاح وزاراتهم بـ«رابعاء»!! فتجدهم يتحدثون بعنصرية عن وضعهم والخطط والاستراتيجيات، وعندما تفاجئ أحدهم باستفسار برى عما تم إنجازه من تلك الخطط والاستراتيجيات يرد ببرود مازلنا نبحث عن «رابعاء» أي عن «فلوس» لتحقيق الانجازات..

و«رابعاء» هذا هو مشكلة السابقين واللاحقين باعتبارهم محرك الأذنان ومسيل ألعاب!!

الجديد الملفت لدى حكومة الوفاق أن بعض وزراءها ممن يتمتع بفرصة «الفيد».. اهتدى إلى وضع بند في خطته واستراتيجيات وزارته ينص على ضرورة إنشاء بنك خاص بالوزارة لتنفيذ الاستراتيجية، وعلى الحكومة تمويله بعيداً عن الموازنة المقررة للوزارة.

فكرة إنشاء البنوك ذكية جداً لسرعة الإثراء والتخلص من تزمين الفترة الانتقالية!!

الوزير وسيارة الوكيل



وزير المياه والبيئة عبدالسلام رزاز «يُخِصّص» كثيراً في تصريحاته ولقاءاته الصحفية ويعبر الهياه الرادك!

الوزير يلقي اتهامات للمسؤولين السابقين له ويصف بعضهم بغير الكفوئين، ويتناسى الوزير رزاز أنه لا يعرف عن المياه سوى «وجعلنا من الماء كل شيء حي».

أنت تترك جيداً أيها الوزير أن تقاسم الحقائق بين الأحزاب في لحظة مخاض جعل منك الخيار المتوافر أمام أحزاب لديها حظ في الكفاءة.. أما حديثك عن النزاهة فيدحضه سطوك على ثلاث سيارات وأنت من كان يشطح بأنه ذهب لأداء اليمين الدستورية على «تاكسي أجرة»!!

ألست أنت من أخذ سيارة الوكيل بحجة أنه لا يحق لوكيل أن يركب سيارة من هذا النوع الذي لا يليق إلا بوزير رغم أن لديك سيارة صرف من المالية وأخرى «هيشتها» من الهيئة!!!

تشويش على جدية قرارات الهيكل!!



الدفاع محمد ناصر أحمد بتدشينه العام التدريبي الجديد من الفرقة «المنحلة» وبجانبه علي محسن.. الوزير بخس نكهة القرارات وأفسد على العامة شعورهم الجميل.. مؤكداً أن هناك عبثاً متعمداً للصورة العسكرية وانتقاصاً للرغبة الجامحة لدى الناس بإنهاء الانقسام..

ظهور الوزير إلى جانب علي محسن لأكثر من مرة بعد قرارات الهيكل اعتداء على معنويات الشعب لتوحيد جيشه المنقسم وتشويش واضح على جدية القرارات!!

عمت الفرقة أرجاء الوطن عندما سمع الناس قرارات الهيكل واستبشر المواطنون بإنهاء انقسام الجيش ووضع حد للعابثين بالعسكرية. كما أن ترحيب المستهدين بالقرارات أضفى شعوراً عارماً وارتياحاً واسعاً لدى شريحة واسعة من الناس.

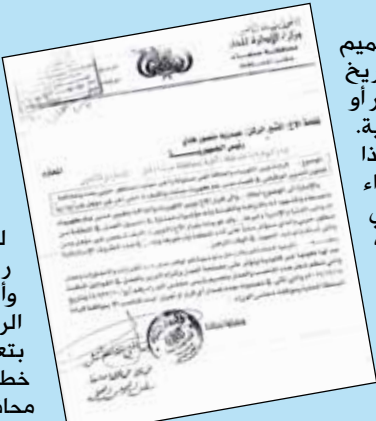
ورغم أن الجنرال علي محسن تراجع عن مباركتة للقرارات بطرق ملتوية أدركها حتى الذي ليس له نصيب من الذكاء، إلا أن هذا التراجع لم يشوش على ارتياح الشعب لقرارات الهيكل حتى فاجأ الجميع وزير

رفض توجيهات الرئيس بخصوص كهرباء تعز

سميع يقصي مدير كهرباء صنعاء والمحافظ يناشد الرئيس

الجمهورية بإلغاء القرار الصادر عن وزير الكهرباء برقم «٢٦٨» الذي قضى بتكليف أحمد الشرماني قائماً بأعمال المدير السابق الذي تم إقصاؤه من منصبه.

وقد خرجت احتجاجات كبيرة للمواطنين ترفض قرار الوزير سميع كون القرار جاء على خلفية حزبية لشخص غير مؤهل وقد استجاب رئيس الجمهورية لتلك المطالبات ووجه بإلغاء قرار الوزير، إلا أن الوزير رفض توجيهات الرئيس ورفض قرار السلطة المحلية وأصر على «غيبه» وانتهاكه للقوانين وتجاوزته لتوجيهات الرئيس وساندته في ذلك رئيس الوزراء، الذي أصدر قرار بتعيين أحمد الشرماني القادم من رفوف حزب الإصلاح، في خطوة استباقية للتدوير الوظيفي الذي بدأت السلطة المحلية في محافظة تعز بتنفيذه في مختلف المكاتب التنفيذية.



النافذة التي تنظم شغل هذه المناصب وكذلك لتعميم رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٠-٤٣٢-٤) بتاريخ ١٢/٢٠١٨م والذي نص على عدم إصدار أي قرار أو تعيين لهذه المناصب إلا بموافقة قيادة السلطة المحلية.

وطالب محافظ صنعاء رئيس الجمهورية بوقف هذا القرار الذي سيؤثر سلباً على مصلحة العمل وعلى أداء المنطقة وتدهورها في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد والتي تستلزم توحيد الجهود في الوقت الراهن.

ويأتي قرار وزير الكهرباء بإقصاء مدير عام منطقة كهرباء صنعاء بعد أسبوع من إقصاء الوزير لمدير عام منطقة كهرباء تعز بدع عبد الجليل قائد الحاصل على ماجستير تخصص شبكات كهربائية الذي كلفه محافظ تعز تنفيذاً لتوجيهات رئيس

رفعت قيادة السلطة المحلية بمحافظة صنعاء مذكرة إلى رئيس الجمهورية فخامة الأخ عبدربه منصور هادي بخصوص قرار وزير الكهرباء صالح سميع المتعلق بإقصاء مدير عام كهرباء صنعاء.

وطالبت المذكرة رئيس الجمهورية بسرعة إيقاف هذا القرار غير المسؤول وغير المهني والذي جاء بناء على توجهات حزبية بحتة ومخالفة واضحة لقانون التدوير الوظيفي.

وأكدت الوثيقة المذيلة بتوقيع وختم محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي عبد الغني حفظ الله جميل أن الوزير سميع أقصى مدير عام الكهرباء المشهود له بالنزاهة والكفاءة وله مؤشرات ممتازة في تحسين العمل بالمنطقة من الجوانب الفنية والإدارية وغيرها.

وأشار المحافظ في مذكرته إلى أنه تفاجأ بقرار الوزير الذي كلف شخصاً غير مؤهل ومن منظور حزبي وبنجواز واضح للقوانين

